مُحددات وانعكاسات ومقومات تجربة الاتحاد النقدي لدول الآسيان

إعداد

الدكتور / عمرو إبراهيم محمد الشربيني

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة دمياط

العدد الثالث يناير -2021

مقدمة البحث :

تثير قضية الحديث عن الآسيان باعتباره رابطة اقتصادية قضية أزمة التكامل العربي، إذ في الوقت الذي تطرح فيه الآسيان نموذجا فريدا للتعاون و التكامل بين فرقاء متصارعين إلى حد الحروب والنزاعات القديمة التي استمرت فترات طويلة، علاوة على الخلافات الدينية والعرقية والإيديولوجية، فيسفر هذا التكامل عن مثل هذه النتائج المبهرة التي حققها الآسيان؛ نتبين أن الوطن العربي – وعلى النقيض من ذلك – قد اجتمعت له خصائص الوحدة ومتطلبات التكامل من تاريخ مشترك، و وحدة في الدين والثقافة واللغة وغيرها، إلا انه مع ذلك ما يزال بينه وبين الوحدة أو التكامل زمن بعيد.

وعند المقارنة بين النموذج الخليجي ونموذج دول الآسيان، فإنه على الرغم مما يمثله نموذج الآسيان من جاذبية لدى العرب الراغبين في الوحدة و التكامل الاقتصادي، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في الحديث عن رابطة الآسيان، إذ بعد تطورات عملية السلام بين العرب وإسرائيل في أعقاب مؤتمر مدريد ثم اتفاق أوسلو، وتوقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في سبتمبر 1993، ثم الاتفاق الأردني الإسرائيلي، دار الحديث عن نظام اقتصادي إقليمي جديد عرف باسم "السوق الشرق أوسطية"، تُشكل من الدول العربية وإسرائيل وتركيا، بهدف تأكيد وجود إسرائيل في المنطقة ومنحها الفرصة للسيطرة على الاقتصاديات العربية والتحكم بها [1].

[1] محمد عبد الشفيع عيسى، مسارات غامضة و مصائر غير مؤكدة، مرجع سابق، ص 42.

وليس يخفى أن من أبرز ملامح تلك التطورات الدولية التكتلات الاقتصادية الكبرى، وتوقيع إنفاق التحرر الجزئي والتدريجي للتجارة الدولية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات والمعروفة اختصارا باسم (الجات) GATT، وذلك في ختام جولة أورجواي التي بدأت عام 1986، واختتمت في أبريل 1994. الأمر الذي يعني أن اقتصاديات الدول سوف تتحرك في إطار أسواق دولية مفتوحة نسبيًا، وأن أي نمو أو تطور أي اقتصاد سيرتبط إلى حد كبير بقدرة قطاعاته المختلفة على إنتاج السلع والخدمات بشكل تنافسي مع الاقتصاديات الأخرى، حتى يمكن لهذه القطاعات الاستمرار في المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

حيث كانت قدرات الدول النامية على المنافسة من الضعف بمكان، سعت الكثير من هذه البلدان إلى الأخذ بصورة أو أخرى من صور التعاون الإقليمي بهدف تعزيز قدرتها الاقتصادية في مواجهة تلك التحديات. وفي هذا الإطار تمثل تجربة "رابطة جنوب شرق آسيا" "Association of South Eeast Asian Nations" "ASEAN" "آسيان" نموذجا متميزًا في هذا الصدد على النحو الذي دفع إلى عدَّها نموذجاً قابلاً للاحتذاء من جانب الدول النامية في سعيها لتعظيم مكاسبها في ظل الواقع الدولي المعاصر.

مشكلة البحث

تتلخص إشكالية البحث في محددات قيام الاتحاد النقدي لدول الآسيان وانعكاساته ومقوماته ودوافعه، ويسعى البحث إلى الإجابة عن عدة تساؤلات منها: ما هو دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية؟ وما هي المراحل التي مر بها النظام

النقدي لدول الآسيان حتى وصلت إلى الاتحادات النقدية؟ وكيف تطور ؟ وما الانعكاسات التنموية لقيام اتحاد نقدي آسيوي على المستوي الدولي والإقليمي ؟ وما هيا الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه التجربة النقدية ؟

لذلك سيقوم البحث بالإجابة على كل تلك التساؤلات والإشكاليات لتحديد وتوضيح كل المفاهيم المتعلقة بمحددات قيام الاتحاد النقدي لدول الآسيان وانعكاساته ومقوماته ودوافعه.

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من خلال الاتي :

يرمي هذا البحث إلى إبراز جوانب التكامل الاقتصادي لدول الآسيان، ومدى التدرج في مراحل هذا التكامل بالاعتماد على الاتجاه الأفقي أي التوسع الجغرافي على عدة فترات بالتوازي مع الاتجاه الرأسي، بمعنى الانتقال من اتحاد جمركي إلى سوق مشتركة، ثم الوصول إلى اتحاد اقتصادي ونقدي ، ومحاولة استخلاص الدروس من هذه التجربة الرائدة.

كما تهدف إلى الوقوف على محددات قيام اتحاد نقدي آسيوي وتوضيح الإنعكاسات المترتبة على ذلك ، ومعرفة مدى إمكانية الاستفادة من هذه التجربة القيمة والهامة .

وكذلك من ضمن أهمية البحث اعتبار منطقة العملة ومعايير التقارب هما الأساس الذي يقوم عليه الاتحاد النقدي، ويعدّان المعبران الأساسيان لتشكيل والانضمام

للاتحاد النقدي على التوالي، مما سيقدم من نتائج تبين مواطن القوة التي تزيد نحو تجسيد مشروع الاتحاد النقدي وتظهر مواطن الخلل التي تحول دون الوصول لتشكيل أو الانضمام للاتحاد النقدي، إن هذه الدراسة من شأنها أن تسمح لصناع القرار الاقتصادي (المجالس النقدية) من انجاز مشروع الاتحاد النقدي وفق أسس علمية وموضوعية وواقعية، وخطوات مدروسة ومتأنية وبالتالي ضمان نجاحه وديمومته، والتي قامت تجربة دول الآسيان بتطبيقها في المؤسسات والأنظمة. مما سيمنح فرصة نحو عدم تعجيل الوحدة النقدية ليبقى استمرار التحضير نحو المسار الصحيح لإبقاء المنطقة على خياراتها السياسية التي تمكنها من العمل بسرعة وبصورة مستدامة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على النظام النقدي الآسيوي مع توضيح دوره في تحقيق التنمية، وتوضيح مراحل التكامل الاقتصادي في هذه التجربة وجوانبها. والقيام بدراسة تحليلية لتجربة الاتحاد النقدي لدول الآسيان ، وإظهار إيجابيات وسلبيات هذه التجربة. مع توضيح المفاهيم والدواعي التي كانت السبب في قيام الاتحاد النقدي لدول الآسيان. ومعرفة أهم الأسس والمعايير التي يقوم عليها أي اتحاد نقدي، وكيف يتشكل هذا الاتحاد، وإظهار مواطن القوة التي تزيد نحو تجسيد مشروع الاتحاد النقدي، وأيضا إلقاء الضوء على مواطن الخلل التي تحول دون الوصول لتشكيل أو الانضمام للاتحاد النقدي ، وذلك وفق أسس علمية

وموضوعية وواقعية، وإظهار أهم إيجابيات وسلبيات هذه التجربة وكيف يمكن الإفادة منها .

منهج البحث :

المنهج الاستقرائي: من عرض نشأة وبداية فكرة الاتحاد النقدي الآسيوي ومراحل تطوره وبداية ظهور مفاهيم وصور التعاون الإقليمي بين دوله.**المنهج التحليلي :** تحليل الآثار المترتبة عن قيام اتحاد نقدي آسيوي والانعكاسات المترتبة علي ذلك

خطة البحث :

قام الباحث بتقسيم البحث على النحو التالي :

- **المبحث الأول : نشأة وتطور الاتحاد النقدي لدول الآسيان**
  - **المطلب الأول : النشأة والتطور لاتحاد دول الاسيان وظهور مفاهيم وصور التعاون الإقليمي بين دوله**
  - **المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي بعد إعلان "الآسيان"**
- **المبحث الثاني : انعكاسات ومقومات تجربة الاتحاد النقدي لدول الآسيان**
  - **المطلب الأول : انعكاسات ومقومات تجربة الاتحاد النقدي لدول الآسيان**
  - **المطلب الثاني : تقييم تجربة الاتحاد النقدي لدول الآسيان**

تمهيد

تجمع الدراسات والتقارير على أن العالم يجتاز في الفترة الراهنة تحولات عميقة في بنية النظام العالمي وإعادة صياغة الكثير من الرؤى والمفاهيم والقوى الحاكمة للعلاقات الدولية. ومع التسليم بأنه لم تسفر هذه التحولات عن قيام نظام جديد واضح المعالم والمسارات، فإن ما يحدث على الساحة الدولية بتغيراته وتأثيراته يستأهل النظر والتعمق بغية استشراف اتجاهات إعادة بناء النظام الدولي. وتشير مجمل تلك الاتجاهات إلى حقيقة أساسية مفادها، أن العالم يتحرك تحركا حثيثا نحو مزيد من التكتلات الاقتصادية الكبرى سواء من خلال قيام تجمعات اقتصادية جديدة أو تفعيل هياكل قائمة بالفعل، و إعادة وتحويل الأهداف المنوطة بالمؤسسة الاقتصادية لتتوافق ومقتضيات التغيرات الجارية على الساحة الدولية منذ انهيار الكتلة الشرقية، وتفكك الإتحاد السوفيتي، وما تلا ذلك من تطورات درامية لإعادة ترتيب هيكل القوة الاقتصادية في العالم[1].

وليس بخفى أن من أبرز ملامح تلك التطورات الدولية التكتلات الاقتصادية الكبرى، وتوقيع إنفاق التحرر الجزئي والتدريجي للتجارة الدولية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات والمعروفة اختصارا باسم (الجات)

[1] أحمد إبراهيم محمود، التحولات الإستراتيجية وإشكاليات الصراع والأمن في جنوب شرق آسيا، مجلة السياسية الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994، ص 216– 220.

GATT وذلك في ختام جولة أورجواي التي بدأت عام 1986 واختتمت في نيسان (أبريل) 1994 الأمر الذي يعني أن اقتصاديات الدول المختلفة سوف تتحرك في إطار أسواق دولية مفتوحة نسبيا، وبالتالي فإن نمو أو تطور أي اقتصاد سيرتبط إلى حد كبير بقدرة قطاعاته المختلفة على إنتاج السلع والخدمات بشكل تنافسي مع الاقتصاديات الأخرى، حتى يمكن لهذه القطاعات الاستمرار في المنافسة في الأسواق المحلية والدولية [1].

ولما كانت قدرات الدول النامية على المنافسة من الضعف بمكان، سعت الكثير من هذه البلدان إلى الأخذ بصورة أو أخرى من صور التعاون الإقليمي بهدف تعزيز قدرتها الاقتصادية في مواجهة تلك التحديات. وفي هذا الإطار تمثل تجربة « رابطة جنوب شرق آسيا » والمعروفة اختصارا بالآسيان نموذجًا متميزًا في هذا الصدد، على النحو الذي دفع إلى اعتبارها نموذجًا قابلاً للاحتذاء من جانب الدول النامية في سعيها لتعظيم مكاسبها في ظل الواقع الدولي المعاصر. ومن هنا تأتي أهمية هذا الفصل الذي يسعى الباحث فيه إلى التعرف على عوامل نجاح تجربة «الآسيان»، وكذلك مكامن ضعفها، والتحديات والصعوبات التي تواجهها، وكيف يمكن التعامل معها، وصولا إلى التعرف على مدى إمكانات الاستفادة من هذه

[1] أحمد السيد النجار، التعاون العربي البيني مع الدول النامية في بيئة متغيرة، بحث غير منشور مقدم إلى ندوة النظام الدولي الجديد و تحديات العالم، القاهرة، مركز الدراسات الحضارية، 1994، ص 1– 2.

التجربة في إطار المنطقة العربية. ومن ثم سوف نتناول هذا الفصل بالدراسة من خلال المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول : نشأة وتطور الاتحاد النقدي لدول الآسيان**
- **المبحث الثاني : انعكاسات ومقومات تجربة الاتحاد النقدي لدول الآسيان**

وفيما يلي تفصيل ذلك :

المبحث الأول

نشأة وتطور الاتحاد النقدي لدول الآسيان

تمهيد وتقسيم:

يمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة أن إنشاء منظمة "الآسيان" في أغسطس عام 1967 قد جاء ضمن ترتيبات الأمن الإقليمي في إقليم آسيا – الباسفيك خلال مرحلة الحرب الباردة، التي تميزت بسعي الولايات المتحدة إلى حصار المد الشيوعي واحتوائه خوفا من انتشاره على نحو يهدد مصالحها بالمنطقة لاسيما مع خروج فرنسا من الهند الصينية وانتصار فيتنام وتوسعها في كمبوديا إضافة إلى تفاقم الصراعات الأخرى بالمنطقة[1]. وسوف نبين ذلك من خلال التقسيم التالي :

[1] عماد جاد، الاندماج الإقليمي في آسيا (تجربة الآسيان)، في: النمور الآسيوية: تجارب في هزيمة التخلف، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1995، ص 190– 191.

المطلب الأول : نشأة وتطور اتحاد دول الآسيان وصور التعاون الإقليمي بين دوله.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي بعد إعلان الآسيان.

المطلب الأول

نشأة وتطور اتحاد دول الآسيان وصور التعاون الإقليمي بين دوله

لقد تعددت الأسباب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية لنشأة وتطور اتحاد دول الآسيان وظهرت بعد ظهوره العديد من المفاهيم والصور في مجال التعاون الإقليمي بين دول هذا الاتحاد، ونفصل ذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول

نشأة وتطور "الآسيان"

هناك أسباب عديدة أدت إلى نشأة اتحاد دول الآسيان من أهمها بروز الحاجة إلى آلية أمنية في جنوب شرق آسيا تكون مهمتها حصار المد الشيوعي والحيلولة دون انتشاره وهو الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى خلق هذه الآلية في محاولة لتنظيم صفوف الحلفاء في جنوب شرقي القارة، وتقوية اقتصادهم من خلال ضخ رؤوس الأموال الهائلة والزائدة عن دورة رأس المال الأمريكي، الذي نشأ وتكون

بسبب فوائض أسعار النفط العربي وهو الأمر الذي يحقق عدة أهداف لخدمة المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة [1]، والتي من أبرزها:

1. الحد من نفوذ النشاط الاقتصادي الياباني الآخذ في النمو.

2. حصار البؤر الشيوعية في محاولة لتطويق فيتنام والاتحاد السوفيتي فيما عرف حينئذ بسياسة الحصار (التطويق).

3. دعم التكامل الإقليمي بين الدول الموالية والصديقة عبر الاستثمارات المشتركة والتعاون الاقتصادي[2].

الأمر الثاني الذي يبدو على قدر كبير من الأهمية، هو الطبيعة الأمنية التي سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها عبر هذا التنظيم الاقتصادي، والتي ألقت بظلالها على النشأة والتكوين وكذلك ما أخفقت المنظمة في تحقيقه، وهو الأمر الذي تطلب بالضرورة التعاون لإنشاء منتدى الآسيان الإقليمي (A.R.F)، الذي عقد اجتماعه الأول في بانكوك (تموز / يوليو1994)، ويتسم بدور أمني واضح

[1] أحمد إبراهيم محمود، التحولات الإستراتيجية وإشكاليات الصراع والأمن في جنوب شرق آسيا، السياسية الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994، ص192.

[1] B. STOCKES, A. C. MICHEAL, Asian regionalism and U.S. interests. In: Koreain FOCUS? Vol. 4, n° 4, 1996, PP. 122−139.

التحديد، ويتحمل فيه الآسيان المسئولية الأساسية عن تطوره المؤسسي، حيث يتولى التنظيم و الرئاسة الاجتماعية السنوية للمنتدى[1].

ويمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة أن إنشاء منظمة "الآسيان" في أغسطس عام 1967، قد جاء ضمن ترتيبات الأمن الإقليمي في إقليم "آسيا" الباسفيك خلال مرحلة الحرب الباردة، التي تميزت بسعي الولايات المتحدة إلى حصار المد الشيوعي، واحتوائه خوفًا من انتشاره على نحو يهدد مصالحها بالمنطقة لاسيما مع خروج فرنسا من الهند الصينية، وانتصار فيتنام وتوسعها في كمبوديا إضافة إلى تفاقم الصراعات الأخرى بالمنطقة[2]، عندئذ برزت الحاجة إلى آلية أمنية في جنوب شرق آسيا تكون مهمتها حصار المد الشيوعي والحيلولة دون انتشاره، وهو الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى خلق هذه الآلية في محاولة لتنظيم صفوف الحلفاء في جنوب شرقي القارة، وتقوية اقتصادهم من خلال ضخ رؤوس الأموال الهائلة والزائدة عن دورة رأس المال الأمريكي، الذي نشأ وتكون بسبب فوائض أسعار النفط العربي، الأمر الثاني الذي يبدو على قدر كبير من الأهمية هو الطبيعة الأمنية التي سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها عبر هذا التنظيم الاقتصادي، والتي ألقت بظلالها على النشأة والتكوين وكذلك ما أخفقت المنظمة في تحقيقه، وهو الأمر الذي تطلب بالضرورة التعاون لإنشاء منتدى الآسيان الإقليمي (A.R.F)، الذي عقد اجتماعه الأول في بانكوك يوليو1994، ويتسم

[1] عبد المنعم طلعت، ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، عدد 129، يوليو، 1997، ص.

[2] عماد جاد، المرجع السابق، ص 192.

بدور أمني واضح التحديد، ويتحمل فيه الآسيان المسئولية الأساسية عن تطوره المؤسسي.

وقد ظهرت الاعتبارات الأمنية جلية في مجموعة المبادئ التي صاغتها في أعقاب تأسيسها والتي تمثلت في :

1. أن يكون حل المنازعات بالطرق السلمية.
2. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.
3. احترام الاستقلال والسلامة الإقليمية.
4. عدم دعوة القوى الخارجية للتدخل في صراعات المنطقة وحلها في إطار الرابطة [1].

ومن الناحية التاريخية والقانونية يمكن القول بأن توقيع كل من إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند على المعاهدة الخاصة بإنشاء « رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان)"Association of South East Asian Nations في أغسطس من عام 1967 أدت إلى تأسيس الرابطة بشكل رسمي، وفي عام 1984 انضمت "بروناي" إليها، إلا أن الرابطة استمرت محدودة الفاعلية حتى عام 1976 عندما اجتمع رؤساء حكومات الدول الأعضاء في "بالي" بإندونيسيا لمناقشة الموقف في

[1] عماد جاد، اتجاهات التكامل الإقليمي في آسيا، بحث مقدم إلى مؤتمر أثر التحولات العالمية على آسيا، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 17–18 ديسمبر/1996، ص 6– 7.

المنطقة ثم تلاه الاجتماع التالي في كوالالمبور عام 1977 حيث كان هذان الاجتماعان نقطة تحول في تاريخ "الآسيان" [1].

وقد دلل المريدون للشرق أوسطية والمؤيدون لها من أنصار التسوية بين العرب وإسرائيل، بالآسيان كتنظيم اقتصادي إقليمي قام بين فرقاء بينهم صراعات وحروب قديمة، كما كان بينهم أطماع و مصالح متنازع عليها، ونجح في دحر هذه الخلافات وتقسيمها عبر آليات ووسائل اقتصادية، كما نجح في العبور بدول المنطقة من دول تنتمي إلى العالم الثالث، وتعيش مشاكله الاقتصادية من فقر ومديونية وبطالة وتضخم وغيرها إلى دول متقدمة صناعيا، وصلت إلى حد الرفاهة الاقتصادية وارتفع بها مستوى المعيشة. لكن واقع الأمر أن هؤلاء الذين يدعون إلى الأخذ بتجربة الآسيان في ظل نظام شرق أوسطي، يجمع العرب وإسرائيل يغفلون مجموعة من الحقائق الموضوعية التي تفرض نفسها وهي:

(أ) أن منظمة الآسيان قامت في ظل نظام دولي ثنائي القطبية، حيث توزعت مصادر القوة الرئيسية بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي السابق، وقد كانت المنظمة أهم بؤر الصراع الإستقطابي بين هاتين الدولتين، لذا فقد كانت دوافع النمو الصناعي التصديري في شرق آسيا سياسة عسكرية، للحيلولة دون امتداد النفوذ السوفيتي . الصيني ولتفكيك الولاء لها.

بيد أنه مع انهيار المعسكر الشرقي التي تزعمته روسيا في بداية التسعينات، وظهور ما يسمى بالنظام الدولي الجديد أحادى القطبية، فقد تلاشت الدوافع

[4] J. WONG, The Asean model of regional cooperation: in S. NAYA, M. URRULIA (eds), Lessons in development a comparative study of Asia and Lozin America senfran cisco, International center of economic Growth, 1989.- p.p.121-125

السياسية والأمنية السالفة البيان، الأمر الذي جعل دول شرق آسيا تعاني من فراغ أمني وهزات اقتصادية.

(ب) أن عملية إنشاء الآسيان تمت في ظروف اقتصادية دولية مختلفة، وفي سياق دوافع الثورة العلمية التكنولوجية التي تلت الحرب العالمية الثانية. حيث سعت الدول الصناعية إلى تقسيم العمل الدولي الرأسمالي على أساس تكنولوجي، بحيث يتم نقل صناعات أو مراحل صناعية تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة عادية أو شبه ماهرة من الدول المتقدمة إلى العالم الثالث، الذي تكثر فيه العمالة العادية وتنخفض تكلفتها نسبيًا ويتوفر فيها مناخ سياسي ملائم، وقد نجحت عملية النقل الصناعي في دول شرق آسيا بشكل كبير.

الفرع الثاني

مفاهيم وصور التعاون الإقليمي بين دول الآسيان

يثير الحديث عن الآسيان كمنظمة للتعاون الإقليمي بين دول جنوب شرقي آسيا ضرورة التعرف على مفهوم التعاون الإقليمي وصوره المختلفة، وإجمالاً يمكن القول أن التعاون الإقليمي يعتبر أحد المفاهيم الرئيسية ضمن أدبيات العلوم السياسية وتحديدا علم العلاقات الدولية، كما أنه أحد المجالات الرئيسية في الدراسات الاقتصادية، وعلة ذلك تعدد صور وجوانب التعاون الممكنة بين الكيانات السياسية الدولية وفي مقدمتها الدول [1].

ومفهوم التعاون الإقليمي يبدو مفهوما مركبا يتكون من كلمتين تشير الأولى إلى مجموعة من المعاملات و الاتصالات الكثيفة بين طرفين أو عدة أطراف (أشخاص، دول، أجهزة، مؤسسات...) بهدف العمل المشترك على نحو يؤدي إلى تحقيق أفضليات مشتركة ويعظم درجة الأمن لدى عدة أطراف، لا يشترط بالضرورة أن يكونوا متقاربين مكانيا أو جغرافيا [2]. أما الكلمة الثانية فإنها بإضافتها للكلمة الأولى تقوم بتخصيص النطاق المكاني للتعاون بين أطرافه حيث

---

[1] محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها (الجزء الأول)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مايو / أيار 1986، ص.45.

[2] سامي ذبيان وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية, لندن، رياض الريس للكتب والنشر،1990، ص136.

يتعلق الأمر في هذه الحالة بتعاون إقليمي يتصل بتفاعلات تحدث بين عدة دول تنتمي إلى حيز جغرافي محدد، ويطلق البعض على هذا النوع من التفاعلات مصطلح الإقليمي Regionalism التي تعني في أحد تعريفاتها جهود دفع التعاون الاقتصادي والأمني بين ثلاث دول أو أكثر في منطقة جغرافية معينة تبعا لأسس محددة، تتعدد وفقًا للمتقاربات الإقليمية للتعاون الاقتصادي والأمني ويمكن التمييز بين نوعين من الإقليمية هما: الإقليمية المفتوحة «Open Regionalism» ويقصد بها تلك الجهود التي تستهدف التعاون في مجالات التجارة والاستثمار، والإقليمية الرخوة « Soft Regionalism » و التي تعني الإجراءات لمشتركة في إطار التعاون الأمني بين الوحدات الداخلة في مثل هذا النوع من التعاون[1].

ويعتبر مفهوم الانتشار والإقليمية الجديدة من المفاهيم وثيقة الصلة بفكرة التعاون الإقليمي وذلك انطلاقا من حقيقة أن بعض أنماط التعاون تتجه إلى تجاوز شرط الجوار الجغرافي فيما يتصل بالتعاون فتمتد بنطاق الإقليم والمكان إلى محل ومناط التعاون (سياسي، اقتصادي، ثقافي) بالمصطلح القانوني والفقهي، وبالتالي تتاح فرص التعاون الإقليمي بالمعنى سالف البيان إلى وحدات وكيانات أكثر اتساعا من المعنى الجغرافي لضيق للإقليم[2].

---

[3] S. BYUNG, A. JOON, Regionalism in the Asia- Pacific: Asian or Pacific Community? Koreain Foucs, Vol. 4, n° 4, 1996, PP. 5–6.

[2] د. عبد المنعم سعيد، الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد، السياسية الدولية، عدد 122.، أكتوبر/تشرين أول 1995، ص61

وعلى الصعيد الاقتصادي يمكن القول بتعدد وتنوع الصور والأشكال التي اتخذتها وتتخذه ظاهرة التعاون الاقتصادي بالمعنى الشاملEconomic Integration بين الدول المختلفة، والذي يعرف اصطلاحا بالتكامل الاقتصادي، والصور الشائعة لهذا النمط من لتعاون هي: منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي و الاندماج الاقتصادي الكامل. ومناط التمييز بين كل درجة وأخرى هو ما تحققه كل منها من قضاء على الحواجز والقيود التي تعترض انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج المختلفة بين أطراف التنظيم، والدرجة التي يحققها كل منها في تخفيف التمييز أو القضاء عليه فيما بين الأقطار الأطراف، وأيضا فيما بينها الأقطار الأخرى غير الداخلة في عملية التكامل[1].

ويرى الكثير من الاقتصاديين الغربيين أن هذه الصور (منطقة التجارة، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة و الإتحاد الاقتصادي و الاندماج الاقتصادي الكامل) إنما تمثل درجات أو مراحل متتالية من التكامل، بمعنى أن كل منها تعبر عن درجة أو مرحلة من التكامل أعلى من التي قبلها[2].

وعلى صعيد التنظيم الدولي نجد أن ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945 قد أقر مبدأ قيام المنظمات الإقليمية، ولم ير فيه تعارضا مع نظام الأمن الجماعي

[1] محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها توقعاتها (الجزء الأول) ، مرجع سابق، ص 50.

[2] مرجع سابق، ص 52.

الذي أتت به لمنظمة الدولية. فنصت المادة 1/25 على أنه: "ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا، ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة، ومبادئها"، كما خصص الفصل الثامن من الميثاق لشرح دور هذه المنظمات في حفظ السلم والأمن الدوليين، وعلاقتها بالمنظمة العالمية[1].

يتبين مما تقدم مدى تنوع وتشعب موضوع التعاون الإقليمي وأبعاده المختلفة، فإذا ما تجاوزنا الاقتراحات والمداخل المختلفة للنظر في التعاون الإقليمي ودراسته وحاولنا التعرف على العناصر اللازم توافرها لقيام مثل هذا التعاون، فإننا نجابه مرة ثانية بتباين في الآراء فيما يتصل بهذه العناصر ودورها، ولما كان ذلك ليس هو الهدف الأساسي للبحث فإننا سنعرض لصورتين من الصور الدالة على هذا التباين. وهما التحدي الخارجي، والعلاقة بين السياسي والاقتصادي فيما يتصل بالتعاون الإقليمي.

فعلى صعيد التحديات الخارجية يرى البعض أن وجود التحديات والتهديدات الخارجية يعد عاملا كافيا لدفع الدول نحو التكتل والتضامن والوحدة، إلا أن وجود التحدي الخارجي ليس شرطا أن يؤدي إلى الوحدة أو التكتل أو التضامن الإقليمي

[1] د. مفيد شهاب، المنظمات الإقليمية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978، ص 408- 411.

بل أن وجود التهديدات بصفة عامة قد يدفع إلى الانقسام بين دول الإقليم الواحد[1].

وفيما يتصل بالعلاقة بين المدخل الاقتصادي والسياسي نجد جدلاً مماثلاً بين من يدعو إلى إتباع المدخل الاقتصادي – الوظيفي – لتحقيق الاندماج والتكامل و بين من يدعو إلى المدخل السياسي لتحقيق ذات الهدف. على أنه تجدر الإشارة إلى أن التيار الغالب يذهب إلى ضرورة توافر قدر من المصلحة المشتركة بين الدول الساعية لإقامة تنظيم إقليمي سواء تمثلت هذه المصلحة في درء مخاطر أو جلب منافع للأطراف. كما أن النظريات المختلفة للاندماج والتكامل والمعروفة بأنها لا تمثل توجهاً سياسياً ولكنها تمثل على الأرجح توجهاً وظيفياً، لم تستبعد العامل السياسي من تحليلاتها [2]. كما أن النظريات السياسية مثل الفيدرالية لم تمهل الأبعاد الاقتصادية في تناولها. والواقع أن عملية التعاون الإقليمي تثير العديد من القضايا التي تتصل بطبيعة النشأة، وأطراف التنظيم والعلاقة بينهم، والهيكل التنظيمي [3]. وهذه الأسئلة لا يمكن الإجابة عليها إلا بشكل عملي

[1] محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها (الجزء الأول)، مرجع سابق، ص 72 .

[2] د. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسية الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص 380– 381.

[3] د. عماد جاد، اتجاهات التكامل الإقليمي في آسيا، مرجع سابق، ص 2– 3.

تطبيقي في إطار ما تتمتع به كل تجربة اندماجية من خصوصية. الأمر الذي يبرر الانتقال إلى التعرف على طبيعة نشأة وتطور رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان).

المطلب الثاني

الهيكل التنظيمي بعد إعلان "الآسيان"

أسفر إعلان "الآسيان" أو إعلان "بانكوك" الصادر في أغسطس 1967عن إنشاء العديد من الهيئات والمنظمات واللجان شكلت في مجملها عناصر الهيكل التنظيمي للمنظمة : وهذه الهيئات هي[1]:

الفرع الأول

هيئة اجتماع القمة Summit meeting

وهذه هي السلطة الأعلى في الرابطة حيث تتكون من رؤساء الحكومات في الدول الأعضاء، ومنذ تأسيس الرابطة لم تعقد سوى أربع اجتماعات قمة، (فكان الأول

[1] J. WONG, The Asean model of regional cooperation, op. cit, PP.121-125

في مدينة "بالي" بإندونيسيا في فبراير 1976، والثاني في مدينة "كوالالمبور" بماليزيا في أغسطس 1977 ،والثالث في "مانيلا" بالفلبين في ديسمبر 1987 ، والرابع في مدينة "سنغافورة" في يناير1992).

والملاحظة الجديرة بالذكر هنا أنه قد مرت تسع سنوات على إنشاء الرابطة قبل عقد اجتماع القمة الأول، وهو الأمر الذي يشير إلى عدم وجود المركزية، وإلى تقدم الاقتصادي على السياسي، إذا لم تجتمع القيادة السياسية خلال عقد كامل ولو لمرة واحدة، ومع ذلك فإن الرابطة كانت ماضية في سبيل تحقيق الأهداف المنوطة بها، كما أن من الملاحظ أيضا عدم تسلسل مواعيد اجتماعات القمة فالفرق بين الأول والثاني سنة ونصف تقريبا (18 شهرا) كما أن الفرق بين الثاني والثالث أكثر من عشر سنوات، وأخيرا فإن الفرق بين الثالث والرابع حوالي أربع سنوات، وهو يشير إلى أن مواعيد اجتماعات القمة غير محددة، وكذلك يشير أيضا إلى عدم سيطرة القمة على مقاليد الأمور في الرابطة، والواضح أنه لقاء لتحديد الخطوط العامة مع ترك التفاصيل للمستويات الأخرى.

الفرع الثاني:

المؤتمرات الوزارية Ministerial Conferences

يجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء سنويا بشكل دوري، كما يجتمع وزراء الاقتصاد أيضا سنويا لإدارة شؤون التعاون الاقتصادي كما يجتمع وزراء آخرون كلما دعت الحاجة إلى ذلك[1].

الفرع الثالث

اللجنة الدائمة Standing Committee

وتتكون من وزير خارجية البلد المضيف وسفراء الدول الأعضاء، تجتمع بشكل دوري مرة كل شهرين[2].

الفرع الرابع

الأمانة العامة Secretariats

وقد أنشئت في "جاكرتا" بإندونيسيا عام 1967 وتشكل الجسد المركزي للرابطة والأمين العام الأعلى يختار بشكل دوري من الدول الأعضاء حسب الترتيب

[2] Ibid, PP.121-125.

[1] J. WONG, The Asean model of regional coopertion op. cit., PP.121-125

الأبجدي كل ثلاث سنوات، ويجري التنسيق اليومي من خلال الأمين الوطني لكل عضو في الرابطة.

الفرع الخامس

اللجان Committees

يتم التعاون بين دول الرابطة من خلال وزراء الشؤون الإقتصادية عبر خمس لجان هي، لجنة الغذاء والزراعة والغابات ولجنة التمويل والبنوك ولجنة الصناعة والتعدين والطاقة و النقل والمواصلات وأخيرا لجنة التجارة والسياحة [1]. كما تشكل بالإضافة إلى هذه اللجان الخمسة لجان خاصة مثل لجنة الثقافة والمعلومات ولجنة العلوم والتكنولوجيا ولجنة التنمية.

[1]-195 عماد جاد، الاندماج الإقليمي في آسيا، تجربة الآسيان، مرجع سابق، ص 194

المبحث الثاني

انعكاسات ومقومات تجربة الاتحاد النقدي لدول الآسيان

لم يكن الطريق الذي سلكته دول الآسيان يسيرًا وميسرًا في حقيقة الأمر، ومن ثم لم تكن الإنجازات التي حققتها تجربته التكاملية إلا نتاج الكثير من الجهد والصبر والمثابرة، لذا سوف نتناول تقييم التجارب السابقة من خلال المطلبين التاليين:

- **المطلب الأول : انعكاسات ومقومات تجربة الاتحاد النقدي لدول الآسيان**
- **المطلب الثاني : تقييم تجربة الاتحاد النقدي لدول الآسيان**

وفيما يلي تفصيل ذلك :

المطلب الأول :

انعكاسات ومقومات تجربة الاتحاد النقدي لدول الآسيان

يمكن القول ونحن إزاء تقييم أداء الآسيان، القول بأن تجربة الآسيان تطرح نموذجًا ناجحًا باقتدار في تقديم نموذج تعاوني في بيئة نزاعية، إذ اتسمت المنطقة قبل ظهور الرابطة وبعدها بكثرة الصراعات والانقسامات بين دول المنطقة، والتي وصلت إلى حد الخلافات العرقية الحدودية، عمقتها خلافات في الرؤى تجاه قضية الأمن الإقليمي، والموقف من القوى الإقليمية الأخرى، و كذلك القوى الدولية، كما نجحت الرابطة في استثمار اللحظة التاريخية المواتية التي تمثلت في نمو التهديد الفيتنامي/ الروسي، وتصاعد النفوذ الصيني، ومن ثم استثمرت دول الرابطة فكرة

الإحساس بالخطر المشترك في وضع أسس بناء إقليمي لتحقيق الأمن و الرفاهية الاقتصادي[1].

ويمكننا فيما يلي إجراء تقييم موضوعي للآسيان انطلاقا مما سلف بيانه، دون تهوين أو تهويل، ونظريا فإنه يمكن إجراء هذا التقويم عبر استخدام وسيلتين رئيستين هما: أولا: مجموعة الأهداف المرسومة للآسيان والمنوط به تحقيقها. ثانيًا: عوامل نجاح الرابطة توصلاً إلى التعرف على مستقبل الرابطة في ضوء التحديات الناجمة عن النظام الدولي الجديد و هو ما نعرض له تفصيلا في النقاط الثلاث التالية :

الفرع الأول

مجموعة الأهداف المرسومة

أنشئت الآسيان و قامت أساسا لتحقيق وظيفتين في غاية الأهمية لمجموع الأعضاء و لأطراف خارجية دعمت الآسيان و ساندته في طريق قيامه وهم[2]:

أولاً: الوظيفة الأمنية[3]: ذكرنا فيما سبق أن إنشاء آسيان جاء ضمن ترتيبات الأمن الإقليمي في إقليم آسيا – الباسفيك، التي خططت لها و وضعتها القوى

---

[1] منظمة التجارة العالمية: https://www.wto.org

[2] منظمة التجارة العالمية: https://www.wto.org

[3] منظمة التجارة العالمية: https://www.wto.org

الغربية و على رأسها الولايات المتحدة في دعمها للدول الصديقة، و جاء الآسيان ليوفر لأعضائه محفلا لمناقشة الدبلوماسية الوقائية و إجراءات بناء الثقة و لإعلان وجهة نظر واحدة إزاء قضية الأمن الإقليمي، و بالرغم من أن الرابطة قد خلقت جوا من الثقة و التفاهم بين الدول الأعضاء كما خلقت ما يمكن أن نسميه بالعقل الجمعي الأمر الذي وحد الرؤى إزاء قضية الأمن الإقليمي و العلاقات الخارجية إلا أنه – وفقًا لرأي المحللين؛ قد افتقر لترتيبات أو لآليات تقليدية للأمن الجماعي، إذ جاء إعلان تأسيسه خلوا من الإشارة الصريحة لدوره الأمني، و عبر عمره الطويل لم يحاول الآسيان أن يصوغ نموذجا رسميا للأمن، إذ بالرغم من أنه طور منهجا سياسيا لمشاكل الأمن الإقليمي، اقتصر على أعضائه في عملية حوار متعدد الأطراف، وتقوم ممارسته على عنصر الدبلوماسية وحدها، افتقر للجوانب التنفيذية لمعرفة نماذج الأمن الجماعي، إذ لا يتضمن أية آليات رسمية لحل المنازعات، ربما خشية الإساءة للعلاقات السياسية.

ويرى هؤلاء أن الدليل الواضح على فشل الآسيان في أداء وظيفته الأمنية هو الاتجاه إلى إنشاء بيان متعدد الأطراف أكثر اتساعا في "آسيا – الباسفيك"، عرف باسم: محفل آسيان الإقليمي A.R.F. الذي عقد اجتماعه الأول في "بانكوك" في يوليو 1994، ويتسم بدور أمني واضح التحديد، ويحمل الآسيان المسؤولية الأساسية عن تطوره المؤسسي، حيث يتولى تنظيم ورئاسة الاجتماعات السنوية للمحفل، وتتناوب رئاسة اجتماعاته المنعقدة بين دوراته السنوية، إلا أن هناك تحليلات ترى أن تبني المحفل لمنهج الآسيان، إزاء مشاكل الأمن الإقليمي وافتقاره

لنص ينظم استخدام القوة في الصراع وحده، واعتماده على المكانة العليا للدبلوماسية يمثل امتدادًا للإخفاق في تحقيق الأمن وأداء الوظيفة الأمنية[1].

ثانيا: الوظيفة الاقتصادية[2]: برز الإنجاز الرئيس لمجموعة الآسيان على الصعيد الاقتصادي في تزايد معدلات التجارة البينية بين دول الرابطة. ومن هنا نجد أن الآسيان قد نجحت في تدعيم التعاون الاقتصادي بين دولها، هذا بالرغم من أن المشروعات التي تم الاتفاق عليها لم ينجز منها الكثير إضافة إلى عدم التقيد بلوائح الرابطة في العديد من القطاعات و يفسر البعض زيادة معدلات التبادل التجاري فيما بينها، بالقول بأن هذا النمو مرده إلى نشاط الأسواق المحلية لدول الآسيان نفسها و ليس إلى زيادة الصادرات فحسب، في منطقة جنوب شرق آسيا في حين يفسرون زيادة التبادل التجاري بين دول الآسيان و الدول المحيطة بها بإتباع دول جنوب شرقي آسيا بصفة عامة للمبادئ الأساسية للاقتصاد الرأسمالي فضلا عن تشجيع الاستثمارات الخارجية.

وهكذا يظل الإنجاز الرئيسي للرابطة والذي لا يقبل الجدل، أنها قطعت شوطا على طريق الاندماج الاقتصادي حيث بدأ الحديث عن منطقة للتجارة الحرة، و اتحاد للمستهلكين وسوق مشتركة للآسيان، وذلك على الرغم من أن الهدف الرئيسي للآسيان كان التعاون الاقتصادي وليس الاندماج الاقتصادي أو السوق المشتركة،

---

[1] فرانسيس ديرون.– النشاط الاقتصادي لبلدان آسيا يكشف الخلافات السياسية، لوموند الفرنسي، عدد 1996/2/24.

[2] منظمة التجارة العالمية: https://www.wto.org

وقد بدأ ذلك واضحا في منتصف التسعينات إذ تم الاتفاق في اجتماع وزراء اقتصاد الدول الأعضاء في الرابطة (28/ 4/1995) على الإسراع بتخفيض الرسوم الجمركية، بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة قبل عام 2003، بل أن الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لوزراء خارجية دول الرابطة والذي عقد في "بروناي" بتاريخ 29/ 7/1995، طالب بضرورة اتخاذ بعض الخطوات الجادة للإسراع بالوصول بالمنطقة إلى منطقة تجارة حرة قبل الموعد المقرر لها بثلاث سنوات، أي عام 2000م.

ثالثاً: الوظيفة السياسية: لم تكن الوظيفة السياسية ضمن مجموعة الوظائف المنوط برابطة الآسيان تحقيقها، ومن ثم فإن أي خطوة حققتها الرابطة في هذا الاتجاه تعد أمرا محمودًا، وقد ظهر التعاون السياسي في لحظات محددة، ومنها إصرار دول الرابطة على أن المشاكل الإقليمية – التي هي المسؤولية الأولى لأعضائها – تستثني في ظل ممارستها بما يعرف بمفهوم الدولة ذات الخط المتقدم، فعندما تمس قضية معينة دولة أخرى فإن الدولة المعنية تكون صاحبة الحق في اتخاذ زمام المبادرة ونجحت في تحقيق الأهداف المرجوة. ويمكن تفسير عوامل نجاح الآسيان في المجالين الداخلي و الخارجي بما يلي [1]:

[1] ماجدة على صالح، تجربة الآسيان في التعاون الإقليمي، أوراق آسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، العدد 5، 1995، ص 22-23.

الفرع الثاني
في المجال الداخلي

1. التركيز على التعاون الاقتصادي دون السياسي باعتبار الأول هو المجال الأسهل والأقل حساسية، وأهم ما يجب أن تلجأ إليه تجارب العمل المشترك.

2. غياب الهيمنة الأيديولوجية على الأنظمة السياسية مما أكسبها القدرة على التكيف، والواقعية في صنع السياسات.

3. عدم هيمنة دولة معينة على القرارات أو القدرات للرابطة، وهذا عيب اكتنف كثيرا من التجارب الوحدوية العربية التي تميز أغلبها بسيطرة مصر عليها.

4. الدور الكبير الذي لعبته الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، وذلك من خلال محافظة دول الرابطة على الاستقرار السياسي، وتركيز السلطة السياسية حيث سادت درجة معقولة من التضامن والوحدة الوطنية في دول الآسيان بالرغم من تعدد القبائل والأجناس.

5. التزام دول الآسيان بالتكتل الإقليمي بين دول الرابطة، ونجاحها في تحييد الخلافات السياسية البينية وأكبر مثال على ذلك تنازل الفلبين عن المطالبة بإقليم صباح من ماليزيا، إذ رأت هذه الدولة أنها لن تكون قوية خارج حدودها إلا إذا كانت قبل ذلك قوية داخل حدودها، ومن هنا فقد أظهرت هذه همة عالية حتى أمكنها زيادة معدلات نموها الاقتصادي و تطوير تعاونها الأمني والسياسي.

المطلب الثاني

تقييم تجربة الاتحاد النقدي لدول الآسيان

هناك العديد من الانجازات التي تراءت للأذهان في أعقاب تجربة اتحاد دول الآسيان تتضح معالمها في ثلاث مجالات رئيسية هي المجال الاقتصادي، والسياسي، والعلاقات الخارجية، وفيما يلي تفصيل ذلك: –

أولاً: التعاون الاقتصادي

بالرغم من أن التعاون الاقتصادي بين دول الآسيان قد بدأ في إطار ضيق ومحدود، لنشاطات متعلقة بالغذاء والطاقة والنقل وأجهزة الاتصال والزراعة والسياحة فحقق التعاون بينهم احتياطي غذائي آسيوي، إلا أن البداية الحقيقية لآليات التعاون الاقتصادي جاءت في الوقت الذي عقدت في قمة "بالي" بإندونيسيا عام 1976، وتم تشكيل ثلاث لجان رئيسية هي[1]:

[1] " ASEAN خالفي علـى، رميـدي عبـد الوهـاب: رابطـة دول جنـوب شـرق آسـيا (الآسـيان) نمـوذج الـدول الناميـة للإقليميـة المنفتحـة ، مجلـة اقتصـاديات شـمال إفريقيـا – العـدد السـادس ، جامعة الجزائر ، 2015، ص 95.

1 – معاهدة التجارة التفضيلية (الدولة الأولى بالرعاية) P.T.AS.

2 – المشروعات الصناعية (للآسيان) A.I.P.S.

3 – المنطقة الصناعية المغلقة.

وقد عنيت الاتفاقية الأولى بجعل حرية التجارة مكفولة بين دول المنطقة (أي بجعل الدول الأعضاء منطقة تجارة حرة مغلقة)، وتكفلت الثانية والثالثة بالتعاون الصناعي[1].

وفي أعقاب القمة ذاتها، وبناء على الاتفاقات المتبعة، اتفق وزراء اقتصاد دول الآسيان على توزيع المشروعات الصناعية على الدول الأعضاء، و في عام 1977 وافق وزراء الاقتصاد على المشروعات المختارة فيما عدا الفلبين التي استبدلت المشروع الذي أجري عام 1979 بمشروع آخر لإنتاج الورق، كما غيرت الفلبين مشروعها ثانية واستبدلته بثالث لتصنيع النحاس وأجازه وزراء اقتصاد الآسيان عام 1982. ووفقا لاتفاق الأفضلية التجارية، اتفق على إضافة (50) منتجًا في كل جولة من المفاوضات، كما وافق وزراء الاقتصاد على إعفاء كل صفقة تقل قيمتها عن خمسة ملايين دولار من الرسوم الجمركية، وبعد ذلك بعامين وصلت هذه القيمة إلى عشرة ملايين، وبعد ذلك استبدلت "الآسيان" المفاوضات متعددة الأطراف الجماعية بالمفاوضات الثنائية، وفيما يتعلق بالتخفيضات

(3) J. WONG, Op. cit., p.136.

الجمركية على المنتجات غير الزراعية التي يصل التخفيض فيها إلى 50 %، فقد وصلت فائدة هذه المنتجات عام 1983 إلى (12) ألف منتج [1].

وقد لعب التعاون الصناعي دورا حقيقيا في المدى القصير لعملية التكامل الاقتصادي للمنطقة، وذلك عن طريق اللجنة الخاصة التي تم تشكليها عام 1977 في مجالات الصناعية والتعدين و الطاقة، وقد حددت اللجنة المشروعات التي سوف يبدأ التكامل بشأنها في السيارات، والآلات الزراعية، ومعدات الاتصال[2].

وكانت الفكرة الرئيسية هي أن رجال الأعمال والحكومات يمكنهم التعاون في إنشاء الصناعات في كل دولة عضو على نحو تكاملي سواء في الإنتاج أو التجميع بشرط أن يتمتع المنتج بالحماية الجمركية في دول الرابطة.

والجدير بالذكر أن القطاع الخاص لم يبادر في البداية إلى الاستثمار في مجال التصنيع المشترك حيث مرت ثلاث سنوات حتى تشكيل الآسيان للغرف التجارية عام 1972، وهنا بدأ القطاع الخاص في المساهمة في صناعة السيارات ووافق وزراء الاقتصاد على ذلك عام 1980[3].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2003، ص135.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 130.

[3] أيمن الحماقي، التطور الاقتصادي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2004، ص 137.

ثانياً: المجال السياسي:

أثرت ظروف النشأة و التطور على دور الآسيان السياسي حيث ركز قادة الدول الأعضاء في الآسيان جهودهم على دعم التعاون الاقتصادي و الصناعي و التجاري أساسا دون الانصراف إلى الشؤون السياسية. لكن نظرا لعدم إمكانية الفصل بين ما هو سياسي و ما هو اقتصادي عمليا، فقد اضطر الآسيان إلى الخوض في المسائل السياسية التي بدأت بتأكيد وزراء الخارجية على حياد المنطقة و ظهر مفهوم منطقة السلام والحرية والحياد " Zone of Peace, Freedom and Neutrality" و سيطر هذا المفهوم (Zopfan) على الاجتماع الوزاري الرابع للآسيان في مارس 1971، وكذا اجتماع وزراء الخارجية في نوفمبر 1971، وسعى وزراء الخارجية إلى إصدار إعلان بشأن عزمهم على السعي إلى جعل هذا المفهوم جزءًا من السياسة الرسمية للرابطة، كما سعت في إطار نشاطها السياسي إلى إجراء حوارات مع الجماعة الأوروبية (1972)، واستراليا (1974)، ونيوزيلندة (1975)، وكندا واليابان والولايات المتحدة (1977)، في إطار من التقسيم حيث تكفل كل عضو من الرابطة بالإشراف على الحوار مع قوة من القوى الدولية، وقد غطت هذه الحوارات جوانب متعددة من التعاون التنموي والمساعدات الفنية ومشروعات الأبحاث و التجارة [1].

إلا أنه يجدر القول أن أعظم الأدوار السياسية التي لعبها الآسيان هو ذلك الدور المتعلق بقضية كمبوديا التي تفجرت على أثر الغزو الفيتنامي لكمبوديا في كانون

[1]-23 ماجدة على صالح، تجربة الآسيان، مرجع سابق، ص 22

أول / ديسمبر 1978، إذ تحركت الآسيان و أدانت الغزو كما وقفت إلى جوار الصين ضد الاتحاد السوفيتي الذي بدأ مؤيدا للغزو، وعلى أثر تحركات الآسيان والدعم الأمريكي لها، نجحت في استصدار قرارات من مجلس الأمن تطالب فيتنام بالانسحاب من كمبوديا، و كانت نتيجة ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة حول كمبوديا في نيويورك عام 1981 كما تمسكت بضرورة حضور الفئات الأربعة الممثلة للشعب الكمبودي[1].

وبالرغم من أن المؤتمر انتهى إلى صدور بيان ختامي ذو طابع توفيقي حرص على التوفيق بين مطالب الآسيان من جهة ومطالب الصين من جهة أخرى، حيث أكد على ضرورة انسحاب القوات الأجنبية وإجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة، إلا أن جهود الآسيان لم تفتر إذ استمرت خلال عقد الثمانينات في تبنى سياسة متماسكة إزاء القضية، وقد تمثل ذلك في عدد من الإجراءات كان منها مشروع السلام الذي قدمته الرابطة في الاجتماع السنوي (بانكوك) في يوليو 1988، الذي ارتكز على وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الفيتنامية على ثلاثة مراحل، ونزع سلاح الفصائل الكمبودية على مرحلتين وتشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات عامة تحت إشراف دولي[2]، كما دعت الرابطة منظمة دول عدم

[1] محمود الفقي، رابطة دول الآسيان والصين، أولى خطوات السوق الأسيوية الموحدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، المجلد 40، يناير 2005، ص 225.

[2]-205 عماد جاد، الاندماج الإقليمي في آسيا، مرجع سابق، ص204

الانحياز في 1986/4/18 إلى مساندة مواقف الرابطة في جهودها لتسوية القضية الكمبودية.

وانتهت بدخول الرابطة في مفاوضات مباشرة مع فيتنام و اقترحت تشكيل مجلس وطني أعلى من القوى المعارضة يشغل مقعد كمبوديا في الأمم المتحدة.

ثالثاً: العلاقات الخارجية للآسيان:

أ – مع المجموعة الأوروبية:

تشكل الجماعة الأوروبية النموذج النظري المحتذى لدى دول رابطة الآسيان، ولذا كان من الطبيعي أن يسعى هؤلاء ومنذ البداية إلى دعم علاقاتهم بالمجموعة الأوروبية، وأسفر هذا السعي على توقيع اتفاق للتعاون بين الآسيان والمجموعة الأوروبية في آذار / مارس 1980 وكذلك تم تشكيل لجنة مشتركة عقدت اجتماعها الأولى في العاصمة الفلبينية (مانيلا) في تشرين ثاني / نوفمبر 1980، وأصبح الاجتماع سنويا بعد ذلك، ووضعت اللجنة برنامجا للتعاون العملي والتكنولوجي، وفي كانون أول / ديسمبر 1983 تم تشكيل مجلس رجال الأعمال من الآسيان و المجموعة الأوروبية و ذلك لتحديد المشروعات المشتركة التي يساهم فيها أو يقوم بها رجال أعمال أوروبيون[1].

[1] د. سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط4 ،جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص. 410– 411.

وفي تشرين أول / أكتوبر 1985 عقد الاجتماع لوزراء الشؤون الاقتصادية للآسيان والمجموعة الأوروبية، ووافق على تشجيع الاستثمارات الأوروبية في دول رابطة الآسيان و قدرت الاستثمارات الأوروبية في ذلك الوقت بنحو 13 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في المنطقة، وذلك مقابل (28 %) لليابان، (17 %) للولايات المتحدة. و في عام 1987 أنشئت لجان استثمارية مشتركة في جميع عواصم رابطة الآسيان، ومع بداية تحرك المجموعة الأوروبية نحو تحقيق الوحدة، عقد وزراء خارجية رابطة الآسيان اجتماعا في فبراير 1990 لمناقشة الآثار المحتملة للوحدة الأوروبية على رابطة الآسيان، لاسيما في ظل المخاوف التي طرحتها الرابطة حول ما يمكن أن يوضع من قيود على صادراتهم إلى دول الاتحاد الأوروبي و كذلك لبحث الآثار المترتبة على اتجاه المجموعة الأوروبية إلى توجيه الشطر الأكبر من الاهتمام و المساعدات إلى دول شرق أوروبا تحولها نحو اقتصاد السوق[1].

ب – الآسيان واليابان:

يمكن القول بأن ثمة عوامل كثيرة سياسية واقتصادية وجغرافية كانت بمثابة المحددات لعلاقة الآسيان باليابان، فالوزن الاقتصادي الضخم لليابان، والجوار الجغرافي والتشابه في الأنظمة الاقتصادية استدعى حدوث تعاون بين الآسيان واليابان، وهو الأمر الذي تفهمه كلا الطرفين فأسفر عن تشكيل الجمعية اليابانية

[1] محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومعزاها لتكامل العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 280.

الآسيانية، لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل التجارة، والاستثمارات و نقل التكنولوجيا، وفي عام 1981 بدأت اليابان بتقديم دعمها لرابطة الآسيان، وهو الدعم الذي تزايد عام 1983 لكل من اندونيسيا و ماليزيا و تايلاند[1].

وفي عام 1987 أنشأت اليابان صندوق تمويل التنمية في الآسيان برأسمال قدره مليارًا دولار، و في مايو 1991 أسفرت المفاوضات بين الطرفين عن إعلان اليابان استمرارها في دعم وتشجيع النمو الاقتصادي لدول الآسيان و البحث عن إطار مشترك لمناقشة القضايا السياسية والأمنية في المنطقة [2].

جـ – الآسيان – كوريا الجنوبية:

وجد التعاون الاقتصادي بين الآسيان من جهة وكوريا الجنوبية من جهة أخرى عددا من الأسباب والمبررات أهمها يتعلق بمشاكل مشتركة مثل ارتفاع تكاليف الطاقة خاصة في كوريا وكساد الطلب على الصادرات و تهديد الحماية العالمية[3].

---

[1] محمود الباز، التكتلات الاقتصادية الكبرى والدور الذي تلعبه في توزيع موازين القوى، مرجع سابق، ص22.

[2] محمود الباز، المرجع السابق، ص22.

[3] مجذاب بدر ومحي الدين حسين ، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط، طرابلس، ليبيا، 1998، ص165.

وكذلك هناك أسباب سياسية وأمنية منها سعى الآسيان إلى تقوية علاقتها بكوريا الجنوبية لتجد موطئ قدم لها في قضية شبه الجزيرة الكورية لضمان عدم تفجر الصراع في هذه القضية، وهذه الأسباب دفعت الآسيان إلى قبول كوريا كعضو مراقب في اجتماع وزراء الخارجية في يوليو 1991[1].

وقد أقامت كوريا علاقات جيدة مع الآسيان منذ إنشائه إلا أن هذه العلاقة ظلت إلى عام 1975 تتميز بأمرين[2]:

التنافس مع كوريا الشمالية وذلك في إطار المنافسة العالمية بين الكوريتين للحصول على الشرعية الدولية والاعتراف العالمي، أولوية العلاقات الثنائية مع كل دولة من دول الآسيان على العلاقة مع الآسيان كوحدة متكاملة، إلا أن العلاقات أخذت منعطفا جديدا ابتداء من منتصف السبعينيات مع زيارات عدد من الكوريين الرسميين لدول الآسيان و كذا زيارات مسئولين من الآسيان لكوريا الجنوبية، وبإلقاء الضوء على تطور العلاقات التجارية بين كوريا و الآسيان في فترة الحرب الباردة يتضح – كما تشير البيانات و الإحصاءات – النمو السريع في تجارة كوريا مع الآسيان حيث وصلت عام 1980 إلى (2610) مليون دولار أمريكي و هو رقم أعلى بخمس مرات من الرقم المتحقق عام 1975 و الذي كان (508) مليون دولار أمريكي، كما أن نسبة تجارة كوريا إلى مجمل التجارة العالمية وصلت في العام

---

[1] المرجع السابق، ص166.

[2] المرجع السابق، ص167.

نفسه إلى (6,58%) بزيادة أكثر من (1,5 %) عن عام 1975 وهو جانب من الأرقام التي توضح عمق العلاقات التجارية بين الطرفين.

وفي الفترة التي أعقبت الحرب الباردة نمت العلاقات بين الطرفين الأمر الذي أدى إلى إقامة ما سمي Sectoral Dialogue Patnership الذي قاد إلى حوار شراكة كامل بينهما في عام 1991. كما نمت تجارة كوريا مع الآسيان بصورة ملحوظة عام 1980 إلى 1993 فارتفع نصيب الآسيان مع تجارة كوريا (6،6) % عام 1980 إلى (10) % عام 1993، و بالمثل زادت صادرات الآسيان لكوريا بمعدل سنوي بلغ حوالي (12،6 %) على حين زادت الواردات إلى (17،6 %) سنويا في الفترة من 1980 إلى 1993[1].

ويرى الباحث أنه مما سبق ذكره فقد ظهرت أهمية المدخل الوظيفي في تحقيق التعاون الإقليمي من خلال الاستفادة من خبرة الآسيان للمضي قدما في سبيل تحقيق تعاون عربي مشترك يتفادى الثغرات التي أعاقت المشاريع السابقة.

وعموما فإنه يمكن الاستفادة من تجربة الآسيان في إطار ما يسمى "بإستراتيجية الحد الأدنى"، وهي تطرح فكرة أن تبني العرب "إستراتيجية الحد الأدنى" في مجال الاقتصاد، إستراتيجية لا تنال منها الهزات السياسية أو تقلبات الوضع العربي، وهي قائمة على الحد الأدنى من المصالح المشتركة و الأكيدة، و التي لا يتعارض

[1] ماجد علي صالح، كوريا والتعاون الإقليمي، بحث مقدم إلى مؤتمر السياسة الخارجية الكورية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 17 فبراير، 1997، ص 10– 13.

إنجازها مع اختلاف النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أو مع اختلاف السياسات المتبعة. وتعتمد هذه الإستراتيجية على الخطوات التالية[1]:

أولاً: تفعيل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك. ولاسيما مجلس الوحدة الاقتصادية العربية و التأكيد على أهمية تنفيذ الاتفاقات القائمة لأن العيب ليس في المؤسسات ولكن في آليات التنفيذ.

ثانياً: محاولة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الاقتصادية قدر الإمكان، والتركيز على الفوائد الاقتصادية لكل طرف عربي، دون الركون إلى مقولات المصلحة القومية لأنها وحدها غير قادرة على إقناع الدول العربية بجدوى التعاون الاقتصادي العربي، ومن ثم إبراز المصالح الاقتصادية المشتركة.

ثالثاً : تدعيم أشكال التعاون العربي الثنائي والثلاثي المشترك، باعتبارها خطوة إيجابية على طريق مزيد من التكامل العربي على المستوى الكلي، والكف عن اتهام مثل هذه الأشكال بمعاداة التعاون العربي المشترك، وعند تحقيق ذلك واقعًا ضرورة التعامل بروح الجماعة في علاقاتها الخارجية الإقليمية و الدولية.

رابعاً: حث مؤسسات القطاع الخاص العربي على توجيه استثماراته داخل الدولة العربية مع تقديم ضمانات كافية، وعوامل جذب تجعل المستثمر العربي أكثر ميلاً للاستثمار داخل الدول العربية من منطلقات اقتصادية بحتة.

---

[1] محمود الباز، التكتلات الاقتصادية الكبرى و الدور الذي تلعبه في توزيع موازين القوى، مرجع سابق، ص 22.

خامساً: الاستفادة إلى أقصى قدر ممكن من الأوضاع الإقليمية و الدولية المواتية، والسعي إلى التقليل من أثر التطورات غير المواتية واستثمار تلاقي مصالحها مع مصالح الدول الكبرى.

سادساً: تجميد الخلافات السياسية بحيث لا تعرقل عملية التعاون الاقتصادي وتفعيل دور الجامعة العربية في تسوية تلك الخلافات.

سابعاً: لخصوصية أنماط الصراعات الإقليمية في المنطقة فإن ذلك يطرح ضرورة إيلاء مهمة الأمن القومي العربي أهمية كبيرة من خلال الاعتماد على الذات و التعامل كجماعة و إيجاد السبل لتحقيق أمن إقليمي عربي مشترك. و لا ريب في أن ذلك يتطلب إرادة سياسية عربية فاعلة تضع هذه الخطوة، و كل الخطوات السابقة موضوع التنفيذ، و هو أمر أعوز خطوات التكامل الاقتصادي العربي خلال نصف القرن المنصرم، و أعوز ما تكون له دول الآسيان لحماية أمنها الإقليمي.

خاتمة البحث

أولاً : نتائج البحث

خلص البحث إلى العديد من النتائج هي :

1) أما فيما يخص مبررات قيام اتحاد دول الآسيان، يمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة أن إنشاء منظمة "الآسيان" في أغسطس عام 1967، قد جاء ضمن ترتيبات الأمن الإقليمي في إقليم "آسيا" الباسفيك خلال مرحلة الحرب الباردة، التي تميزت بسعي الولايات المتحدة إلى حصار المد الشيوعي، واحتوائه خوفًا من انتشاره على نحو يهدد مصالحها بالمنطقة لاسيما مع خروج فرنسا من الهند الصينية، وانتصار فيتنام وتوسعها في كمبوديا إضافة إلى تفاقم الصراعات الأخرى بالمنطقة، عندئذ برزت الحاجة إلى آلية أمنية في جنوب شرق آسيا تكون مهمتها حصار المد الشيوعي والحيلولة دون انتشاره، وهو الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى خلق هذه الآلية في محاولة لتنظيم صفوف الحلفاء في جنوب شرقي القارة، وتقوية اقتصادهم من خلال ضخ رؤوس الأموال الهائلة والزائدة عن دورة رأس المال الأمريكي، الذي نشأ وتكون بسبب فوائض أسعار النفط العربي، الأمر الثاني الذي يبدو على قدر كبير من الأهمية هو الطبيعة الأمنية التي سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها عبر هذا التنظيم الاقتصادي، والتي ألقت بظلالها على النشأة والتكوين وكذلك ما أخفقت المنظمة في تحقيقه، وهو الأمر الذي تطلب بالضرورة التعاون لإنشاء منتدى الآسيان الإقليمي (A.R.F)، الذي عقد اجتماعه الأول في بانكوك

يوليو1994، ويتسم بدور أمني واضح التحديد، ويتحمل فيه الآسيان المسئولية الأساسية عن تطوره المؤسسي.

2) وجود تباين في نمط التبادل التجاري البيني ، حيث أنه بالرغم من أن التعاون الاقتصادي بين دول الآسيان قد بدأ في إطار ضيق ومحدود، لنشاطات متعلقة بالغذاء والطاقة والنقل وأجهزة الاتصال والزراعة والسياحة، فحقق التعاون بينهم احتياطي غذائي آسيوي، إلا أن البداية الحقيقية لآليات التعاون الاقتصادي جاءت في الوقت الذي عقدت في قمة "بالي" بإندونيسيا عام 1976، وقد عنيت الاتفاقية الأولى بجعل حرية التجارة مكفولة بين دول المنطقة (أي بجعل الدول الأعضاء منطقة تجارة حرة مغلقة)، وتكفلت الثانية والثالثة بالتعاون الصناعي.

3) في اتحاد دول الآسيان، أسفر إعلان "الآسيان" المعروف بإعلان "بانكوك" الصادر في أغسطس 1967، عن إنشاء العديد من الهيئات والمنظمات واللجان شكلت في مجملها عناصر الهيكل التنظيمي للمنظمة: وهذه الهيئات هي: **هيئة اجتماع القمة Summit meeting**: وهذه هي السلطة الأعلى في الرابطة حيث تتكون من رؤساء الحكومات في الدول الأعضاء؛ **المؤتمرات الوزارية Ministerial Conferences**: يجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء سنويا بشكل دوري، كما يجتمع وزراء الاقتصاد أيضًا سنويًا لإدارة شئون التعاون الاقتصادي، كما يجتمع وزراء آخرون كلما دعت الحاجة إلى ذلك؛ **اللجنة الدائمة Standing Committee**: وتتكون من وزير خارجية البلد المضيف وسفراء الدول الأعضاء، تجتمع بشكل دوري مرة كل شهرين؛ **الأمانة العامة Secretariats**: وقد أنشئت في "جاكرتا" بإندونيسيا، وتشكل الجسد المركزي للرابطة، ويتولى رئاستها الأمين العام الأعلى الذي

يجري اختياره بشكل دوري من الدول الأعضاء، حسب الترتيب الأبجدي كل ثلاث سنوات، ويجري التنسيق اليومي من خلال الأمين الوطني لكل عضو في الرابطة؛ **اللجان Committees:** ويتم التعاون بين دول الرابطة من خلال وزراء الشؤون الاقتصادية عبر خمس لجان هي، لجنة الغذاء والزراعة والغابات ولجنة التمويل والبنوك ولجنة الصناعة والتعدين والطاقة و النقل والمواصلات وأخيرا لجنة التجارة والسياحة ؛ كما تشكل بالإضافة إلى هذه اللجان الخمسة خاصة مثل لجنة الثقافة والمعلومات ولجنة العلوم والتكنولوجيا ولجنة التنمية.

4) في النموذج الأسيوي، شكلت الجماعة الأوروبية النموذج النظري المحتذى لدى دول رابطة الآسيان، ولذا كان من الطبيعي أن يسعى هؤلاء و منذ البداية إلى دعم علاقاتهم بالمجموعة الأوروبية، وأسفر هذا السعي عن توقيع اتفاق للتعاون بين الآسيان والمجموعة الأوروبية في مارس 1980، وكذلك تم تشكيل لجنة مشتركة عقدت اجتماعها الأولى في العاصمة الفلبينية (مانيلا) في نوفمبر 1980، و أصبح الاجتماع سنويًا بعد ذلك، ووضعت اللجنة برنامجا للتعاون العملي والتكنولوجي، وفي أكتوبر 1985، عقد الاجتماع لوزراء الشئون الاقتصادية "للآسيان" والمجموعة الأوروبية، ووافق على تشجيع الاستثمارات الأوروبية في دول رابطة الآسيان، وقدرت الاستثمارات الأوروبية في ذلك الوقت بنحو 13% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في المنطقة، و ذلك مقابل (28%) لليابان و (17%) للولايات المتحدة.

5) في عام 1987 أنشئت لجان استثمارية مشتركة في جميع عواصم رابطة الآسيان و مع بداية تحرك المجموعة الأوروبية نحو تحقيق الوحدة، عقد وزراء خارجية رابطة الآسيان اجتماعا في شباط / فبراير 1990 لمناقشة الآثار

المحتملة للوحدة الأوروبية على رابطة الآسيان، لبحث الآثار المترتبة على اتجاه المجموعة الأوروبية إلى توجيه الشطر الأكبر من الاهتمام والمساعدات إلى دول شرق أوروبا تحولها نحو اقتصاد السوق. ويمكن القول بأن ثمة عوامل كثيرة سياسية واقتصادية وجغرافية، كانت بمثابة المحددات لعلاقة الآسيان باليابان فالوزن الاقتصادي الضخم لليابان، و الجوار الجغرافي والتشابه في الأنظمة الاقتصادية استدعى حدوث تعاون بين الآسيان واليابان، وهو الأمر الذي تفهمه كلا الطرفين فأسفر عن تشكيل الجمعية اليابانية "الآسيانية" لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل التجارة، والاستثمارات ونقل التكنولوجيا. وفي عام 1981 بدأت اليابان بتقديم دعمها لرابطة الآسيان، وهو الدعم الذي تزايد عام 1983 لكل من اندونيسيا و ماليزيا و تايلاند. وفي عام 1987 أنشأت اليابان صندوق تمويل التنمية في الآسيان برأسمال قدره مليارا دولار، وفي مايو 1991، أسفرت المفاوضات بين الطرفين عن إعلان اليابان استمرارها في دعم و تشجيع النمو الاقتصادي لدول الآسيان، والبحث عن إطار مشترك لمناقشة القضايا السياسية والأمنية في المنطقة.

6) وجد التعاون الاقتصادي بين الآسيان من جهة وكوريا الجنوبية من جهة أخرى عددًا من الأسباب والمبررات، أهمها يتعلق بمشاكل مشتركة مثل ارتفاع تكاليف الطاقة خاصة في كوريا، وكساد الطلب على الصادرات وتهديد الحماية العالمية، وكذلك كانت هناك أسباب سياسية وأمنية، منها سعى الآسيان إلى تقوية علاقتها بكوريا الجنوبية لتجد موطئ قدم لها في قضية شبه الجزيرة الكورية، لضمان عدم تفجر الصراع في هذه القضية، وهذه الأسباب التي دفعت الآسيان إلى قبول كوريا كعضو مراقب في اجتماع وزراء الخارجية في يوليو 1991.

7) أقامت كوريا علاقات جيدة مع الآسيان منذ إنشائه، وظلت هذه العلاقة تتميز بميزتين حتى عام 1975، ألا وهما، التنافس مع كوريا الشمالية وذلك في إطار المنافسة العالمية بين الكوريتين للحصول على الشرعية الدولية والاعتراف العالمي، وكذلك أولوية العلاقات الثنائية مع كل دولة من دول الآسيان على العلاقة مع الآسيان كوحدة متكاملة، إلا أن العلاقات أخذت منعطفًا جديدًا ابتداءً من منتصف السبعينيات مع زيارات عدد من الكوريين الرسميين لدول الآسيان، وكذا زيارات مسئولين من الآسيان لكوريا الجنوبية، وبإلقاء الضوء على تطور العلاقات التجارية بين كوريا والآسيان في فترة الحرب الباردة يتضح – كما تشير البيانات والإحصاءات – إلى لنمو السريع في تجارة كوريا مع الآسيان، حيث وصلت عام 1980 إلى (2610) مليون دولار أمريكي، وهو رقم أعلى بخمس مرات من الرقم المتحقق عام 1975، والذي كان يقدر بـ (508) مليون دولار أمريكي، كما أن نسبة تجارة كوريا إلى مجمل التجارة العالمية وصلت في العام نفسه إلى (6,58%) بزيادة أكثر من (1,5%) عن عام 1975، وهو جانب من الأرقام التي توضح عمق العلاقات التجارية بين الطرفين.

8) في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة نمت العلاقات بين الطرفين الأمر الذي أدى إلى إقامة ما سمي Sectoral Dialogue Patnership الذي قاد إلى حوار شراكة كامل بينهما في عام 1991. كما نمت تجارة كوريا مع الأسيان بصورة ملحوظة عام 1980 إلى 1993 فارتفع نصيب الآسيان مع تجارة كوريا (6،6) % عام 1980 إلى (10) % عام 1993، و بالمثل زادت صادرات الآسيان لكوريا بمعدل سنوي بلغ حوالي (6،12 %) على حين زادت الواردات إلى (6،17 %) سنويا في الفترة من 1980 إلى 1993.

ثانياً : توصيات البحث

بناءً على ما سبق من نتائج وحيث إن الأهداف المرجوة من التكامل الاقتصادي العربي لم تجسد على أرض الواقع على أكمل وجه، لذلك يقترح الباحث التوصيات التالية:

1. الاستفادة من تجربة دول الآسيان التي حققت مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي، مع توظيف التنمية الاقتصادية حسب خصوصية المجتمع وحاجاته، ووضع ميزان تتعادل فيه المصالح العامة والاقتصادية.
2. إنشاء جهاز أو صندوق على مستوى منطقة العملة الموحدة، تكون مهمته التدخل بالتمويل والرقابة في حال حدوث أزمات في أحد الدول الأعضاء، قد ينتج عنها إخلال بحالات التوازن الكلي في بقية دول الاتحاد، وتهدد استقرار العملة الموحدة.
3. توصي الدراسة بالنظر إلى المستقبل البعيد وليس القريب، لجدوى التكامل النقدي بين دول الخليج، وما سيعود على دول الخليج من تنشيط التجارة بين الدول الأعضاء, لاسيما جذب الاستثمارات وتكامل أسواق رأس المال.
4. تكثيف الجهود لإصدار عملة عربية موحدة، حيث أن مراحل التكامل الاقتصادي الأدنى تحققت وهي منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، الأمر الذي سيخدم اقتصاديات الدول العربية، ويزيد من قوة

ومتانة تكاملها الاقتصادي، وهي خطوات لا تمثل تكاليف إضافية على اقتصادياتها ومنافعها تزداد بشكل مستمر, فالتكامل الاقتصادي يعزز التكامل النقدي.

5. يوصي البحث بتوخي مزيد من الجدية من قبل الجهات المعنية، لتوضيح الرؤية بصورة أكبر بخصوص التكامل النقدي، حيث إن عدم وضوح الرؤية حول مستقبل توحيد العملة العربية يؤثر سلباً في الاستقرار الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في دول المجلس العربي، والعملة الموحد تسهم وتعزز ترابط المؤسسات النقدية والمالية.
6. قيام تكامل نقدي عربي ممثلاً بعملة واحدة، وذلك لزيادة الاستقرار الاقتصادي, فتستخدم عمله واحدة في حال تنقل مواطني المجلس بين هذه الدول، وتقليل التكاليف الاقتصادية, ويتم تقدير قيمة العملة في اللحظة التي يتم فيها اعتماد القرار. وبالتالي ليس هناك خطر حدوث تخفيضات متبادلة في أسعار الصرف في دول المجلس.
7. ضرورة وجود حرية أكبر في اختيار نظم وترتيبات سعر الصرف، فالمنطقة تتعرض للعديد من الصدمات الحقيقية من قبيل أسعار النفط المتذبذبة، والاعتماد الاقتصادي الكبير على دخل النفط والغاز والصادرات ،مما يستدعي قدرًا أكبر من مرونة أسعار الصرف الاسمية والحقيقية، التي بإمكانها تعزيز قدرة الناتج الكلي والقطاعي، على تخفيف آثار الصدمات الخارجية الحقيقية.

ومن شأن المرونة في أسعار الصرف أن تمنح الدول الخليجية درجة من الاستقلال النقدي، ومساعدة اقتصادياتها على درء مخاطر الهزات العالمية عوضًا عن ترتيبات ربط لا تستند إلى معايير اقتصادية ومالية سليمة.

8. زيادة الدراسات الخاصة بآلية العملة، وكيفية اختيار الأوزان المناسبة للعملات في السلة وبدائل الربط المختلفة، فهنالك حاجة أكثر لعمل مفصل أكثر لاختيار محتوى السلة الواقعي وتحديد مفصل للأهداف الخارجية المطلوبة ليستوفيها أي نظام محدد.

ملخص البحث

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على النظام النقدي الآسيوي مع توضيح دوره في تحقيق التنمية، وتوضيح مراحل التكامل الاقتصادي في هذه التجربة وجوانبها. والقيام بدراسة تحليلية لتجربة الاتحاد النقدي لدول الآسيان ، وإظهار إيجابيات وسلبيات هذه التجربة. مع توضيح المفاهيم والدواعي التي كانت السبب في قيام الاتحاد النقدي لدول الآسيان. ومعرفة أهم الأسس والمعايير التي يقوم عليها أي اتحاد نقدي، وكيف يتشكل هذا الاتحاد، وإظهار مواطن القوة التي تزيد نحو تجسيد مشروع الاتحاد النقدي، وأيضا إلقاء الضوء على مواطن الخلل التي تحول دون الوصول لتشكيل أو الانضمام للاتحاد النقدي ، وذلك وفق أسس علمية وموضوعية وواقعية، وإظهار أهم إيجابيات وسلبيات هذه التجربة وكيف يمكن الإفادة منها .

ولتحقيق هدف البحث اتبع الباحث المنهج الاستقرائي لعرض نشأة وبداية فكرة الاتحاد النقدي الآسيوي ومراحل تطوره وبداية ظهور مفاهيم وصور التعاون الإقليمي بين دوله ، والمنهج التحليلي لتحليل الآثار المترتبة عن قيام اتحاد نقدي آسيوي والانعكاسات المترتبة علي ذلك .

وخلص البحث إلى العديد من النتائج كان من أهمها أنه يمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة أن إنشاء منظمة "الآسيان" في أغسطس عام 1967، قد جاء ضمن ترتيبات الأمن الإقليمي في إقليم "آسيا" الباسفيك خلال مرحلة الحرب الباردة، التي تميزت بسعي الولايات المتحدة إلى حصار المد الشيوعي، واحتوائه خوفًا من انتشاره على نحو يهدد مصالحها بالمنطقة لاسيما مع خروج فرنسا من الهند الصينية، وانتصار فيتنام وتوسعها في كمبوديا إضافة إلى تفاقم الصراعات الأخرى بالمنطقة، عندئذ برزت الحاجة إلى آلية أمنية في

جنوب شرق آسيا تكون مهمتها حصار المد الشيوعي والحيلولة دون انتشاره، وهو الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى خلق هذه الآلية في محاولة لتنظيم صفوف الحلفاء في جنوب شرقي القارة، وتقوية اقتصادهم من خلال ضخ رؤوس الأموال الهائلة والزائدة عن دورة رأس المال الأمريكي، الذي نشأ وتكون بسبب فوائض أسعار النفط العربي، الأمر الثاني الذي يبدو على قدر كبير من الأهمية هو الطبيعة الأمنية التي سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها عبر هذا التنظيم الاقتصادي، والتي ألقت بظلالها على النشأة والتكوين وكذلك ما أخفقت المنظمة في تحقيقه، وهو الأمر الذي تطلب بالضرورة التعاون لإنشاء منتدى الآسيان الإقليمي (A.R.F)، الذي عقد اجتماعه الأول في بانكوك يوليو1994، ويتسم بدور أمني واضح التحديد، ويتحمل فيه الآسيان المسئولية الأساسية عن تطوره المؤسسي. كما أن وجود تباين في نمط التبادل التجاري البيني ، حيث أنه بالرغم من أن التعاون الاقتصادي بين دول الآسيان قد بدأ في إطار ضيق ومحدود، لنشاطات متعلقة بالغذاء والطاقة والنقل وأجهزة الاتصال والزراعة والسياحة، فحقق التعاون بينهم احتياطي غذائي آسيوي، إلا أن البداية الحقيقية لآليات التعاون الاقتصادي جاءت في الوقت الذي عقدت في قمة "بالي" بإندونيسيا عام 1976، وقد عنيت الاتفاقية الأولى بجعل حرية التجارة مكفولة بين دول المنطقة (أي بجعل الدول الأعضاء منطقة تجارة حرة مغلقة)، وتكفلت الثانية والثالثة بالتعاون الصناعي. وأسفر إعلان "الآسيان" المعروف بإعلان "بانكوك" الصادر في أغسطس 1967، عن إنشاء العديد من الهيئات والمنظمات واللجان شكلت في مجملها عناصر الهيكل التنظيمي للمنظمة: وهذه الهيئات هي: هيئة اجتماع القمة Summit meeting: وهذه هي السلطة الأعلى في الرابطة حيث تتكون من رؤساء الحكومات في الدول الأعضاء؛ المؤتمرات الوزارية Ministerial Conferences: يجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء سنويا بشكل دوري، كما يجتمع وزراء الاقتصاد أيضًا سنويًا لإدارة شئون التعاون الاقتصادي، كما يجتمع وزراء آخرون كلما دعت الحاجة إلى ذلك؛ اللجنة الدائمة Standing Committee: وتتكون من

وزير خارجية البلد المضيف وسفراء الدول الأعضاء، تجتمع بشكل دوري مرة كل شهرين؛ الأمانة العامة Secretariats: وقد أنشئت في "جاكرتا" بإندونيسيا، وتشكل الجسد المركزي للرابطة، ويتولى رئاستها الأمين العام الأعلى الذي يجري اختياره بشكل دوري من الدول الأعضاء، حسب الترتيب الأبجدي كل ثلاث سنوات، ويجري التنسيق اليومي من خلال الأمين الوطني لكل عضو في الرابطة؛ اللجان Committees: ويتم التعاون بين دول الرابطة من خلال وزراء الشؤون الاقتصادية عبر خمس لجان هي، لجنة الغذاء والزراعة والغابات ولجنة التمويل والبنوك ولجنة الصناعة والتعدين والطاقة و النقل والمواصلات وأخيرا لجنة التجارة والسياحة ؛ كما تشكل بالإضافة إلى هذه اللجان الخمسة خاصة مثل لجنة الثقافة والمعلومات ولجنة العلوم والتكنولوجيا ولجنة التنمية.

Abstract

The aim of the present research is to shed light on the Determinants, Reflections and Elements of the experience of the ASEAN monetary union, while clarifying its role in achieving development, and to clarify the stages of economic integration in this experiment and its aspects. And doing an analytical study of the experience of the ASEAN monetary union, and showing the pros and cons of this experience. With clarification of the concepts and motives that were the reason for the establishment of the ASEAN Monetary Union. Knowing the most important foundations and criteria on which any monetary union is based, and how this union is formed, and showing the strengths that increase towards embodying the monetary union project, and also shedding light on the shortcomings that prevent access to form or join the monetary union, according to scientific, objective and realistic grounds. And show the most important pros and cons of this experiment and how to benefit from it.

To achieve the research goal, the researcher used the inductive approach to present the origins and beginning of the idea of the Asian Monetary Union and its stages of development and the

beginning of the emergence of concepts and pictures of regional cooperation between its countries, and the analytical approach to analyze the implications of the establishment of the Asian Monetary Union and the implications of that.

The research concluded that many results were among the most important of which is that it can be said with great confidence that the establishment of the "ASEAN" organization in August 1967 came within the regional security arrangements in the Asia-Pacific region during the Cold War period, which was marked by the United States' pursuit of The siege of the communist tide, and its containment for fear of its spread in a way that threatens its interests in the region, especially with France's exit from Indochina, the victory of Vietnam and its expansion in Cambodia in addition to the exacerbation of other conflicts in the region. Its spread, which prompted the United States to create this mechanism in an attempt to organize the ranks of the allies in the southeast of the continent, and to strengthen their economy by pumping massive and excess capital from the American capital cycle, which arose and is due to Arab oil price surpluses, the second thing that seems Of great importance is the security nature that the United States sought to achieve through this economic organization, which cast a shadow over the genesis and training, as well as what the organization failed to achieve, which is what looked B. Necessarily cooperation for the establishment of the ASEAN Regional Forum (A.R.F), which held its

first meeting in Bangkok in July 1994, and has a clear security role, in which ASEAN bears primary responsibility for its institutional development. There is also a variation in the pattern of inter-trade exchange, as although economic cooperation between ASEAN countries has started in a narrow and limited framework, for activities related to food, energy, transportation, communication devices, agriculture and tourism, cooperation has achieved between them an Asian food reserve, but the real beginning of cooperation mechanisms The economist came at the time that was held at the "Bali" summit in Indonesia in 1976, and the first agreement was concerned with making freedom of trade guaranteed between the countries of the region (i.e. making the member states a closed free trade area), and the second and third guaranteed industrial cooperation. The "ASEAN" declaration known as the "Bangkok Declaration" issued in August 1967 resulted in the creation of many bodies, organizations and committees that together formed the elements of the organization's organizational structure: These bodies are: Summit meeting: This is the supreme authority in the Association, as it is made up of heads of Governments in member states; Ministerial Conferences: The foreign ministers of the member states meet annually, and the economic ministers also meet annually to manage economic cooperation affairs, and other ministers meet whenever the need arises; Standing Committee: It is made up of the Minister of Foreign Affairs of the host country and the ambassadors of member states, which meets periodically every two months; The

Secretariats: It was established in Jakarta, Indonesia, and forms the central body of the League. It is chaired by the Supreme Secretary-General, who is chosen periodically from Member States, in alphabetical order every three years, and daily coordination is carried out through the National Secretary of each member of the Association; Committees: Cooperation between the countries of the Association is carried out through the Ministers of Economic Affairs through five committees, namely the Food, Agriculture and Forestry Committee, the Finance and Banking Committee, the Industry, Mining, Energy, Transportation and Transportation Committee and finally the Trade and Tourism Committee; In addition to these five committees, they were formed in particular, such as the Culture and Information Committee, the Science and Technology Committee and the Development Committee.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

أحمد إبراهيم محمود، التحولات الإستراتيجية وإشكاليات الصراع والأمن في جنوب شرق آسيا، مجلة السياسية الدولية، العدد 118، أكتوبر 1994.

أحمد السيد النجار، التعاون العربي البيني مع الدول النامية في بيئة متغيرة، بحث غير منشور مقدم إلى ندوة النظام الدولي الجديد و تحديات العالم، القاهرة، مركز الدراسات الحضارية، 1994.

عماد جاد، الاندماج الإقليمي في آسيا (تجربة الآسيان)، في: النمور الآسيوية: تجارب في هزيمة التخلف، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1995.

عبد المنعم طلعت، ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، عدد 129، يوليو، 1997.

محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها (الجزء الأول)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مايو / أيار 1986.

سامي ذبيان وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية, لندن، رياض الريس للكتب والنشر،1990.

د. عبد المنعم سعيد، الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد، السياسية الدولية، عدد 122، أكتوبر/تشرين أول 1995.

د. مفيد شهاب، المنظمات الإقليمية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978.

د. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسية الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987.

فرانسيس ديرون.– النشاط الاقتصادي لبلدان آسيا يكشف الخلافات السياسية، لوموند الفرنسي، عدد 1996/2/24.

ماجدة على صالح، تجربة الآسيان في التعاون الإقليمي، أوراق آسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، العدد 5، 1995.

خالفي علي، رميدي عبد الوهاب: رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN" نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس ، جامعة الجزائر ، 2015.

عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2003.

أيمن الحماقي، التطور الاقتصادي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 2004، ص 137.

محمود الفقي، رابطة دول الآسيان والصين، أولى خطوات السوق الأسيوية الموحدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، المجلد 40، يناير 2005، ص 225.

د. سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط4 ،جامعة حلوان، القاهرة، 2003.

محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومعزاها لتكامل العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

مجذاب بدر ومحي الدين حسين ، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط، طرابلس، ليبيا، 1998.

ماجد على صالح، كوريا والتعاون الإقليمي، بحث مقدم إلى مؤتمر السياسة الخارجية الكورية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 17 فبراير، 1997.

ثانيا : المراجع الأجنبية

B. STOCKES, A. C. MICHEAL, Asian regionalism and U.S. interests. In: Koreain FOCUS? Vol. 4, n° 4, 1996, PP. 122-139.

J. WONG, The Asean model of regional cooperation: in S. NAYA, M. URRULIA (eds), Lessons in development a comparative study of Asia and Lozin America senfran cisco, International center of economic Growth, 1989.- p.p.121-125

S. BYUNG, A. JOON, Regionalism in the Asia- Pacific: Asian or Pacific Community? Koreain Foucs, Vol. 4, n° 4, 1996, PP. 5-6.

ثالثا : مواقع الانترنت :

منظمة التجارة العالمية: https://www.wto.org